

# عقم المذهب التاريخي<sup>(\*)</sup>

كارل پوپر  
مراجعة : يحيى حمود

هذه الغاية بالكشف عن القوانين أو الاتجاهات أو الأنماط. التي يسير التطور التاريخي وفقاً لها. في الفصل الأول، يعرض المؤلف دعاوى المذهب التاريخي المعارضة للمذهب الطبيعي، مبيناً أن المذهب التاريخي يعارض المذهب الطبيعي المنهجي في ميدان علم الاجتماع معارضة شديدة. ويزعم هذا المذهب أن بعض المناهج التي تتميز بها العلوم الطبيعية لا يمكن تطبيقها على العلوم الاجتماعية، لما يوجد من فوارق عميقة بين علم الاجتماع وعلم الطبيعة، وذلك لأن عالم الطبيعة تسيطر عليه مجموعة من القوانين الفيزيائية التي لا تختلف باختلاف الزمان والمكان، بينما القوانين الاجتماعية تختلف باختلاف الأماكن والأزمنة. وأيضاً لأن الحوادث الاجتماعية تعتمد في وقوعها على التاريخ، كما أنها تعتمد على الفوارق الحضارية، أي أنها تعتمد على موقف تاريخي معين، فمثلاً: لا يمكن للمرء أن يتكلم عن القوانين الاقتصادية، من غير تقدير، وإنما يجوز له فقط أن يتكلم عن القوانين الاقتصادية في عهد الاقطاع، أي يجب ذكر الفترة التاريخية التي سادت فيها هذه القوانين.

يقدم المؤلف لكتابه بكلمة تاريخية، وتصدير، ومقدمة، تدرج فيها فكرته الأساسية ومغادها، أن الاعتقاد بالمصير التاريخي مجرد خرافة، وأنه لا يمكن التنبؤ بمجرى التاريخ إنساني بطريقة من الطرق العلمية أو العقلية، وبالتالي فإن طموح العلوم الاجتماعية النظرية ما عدا علم الاقتصاد - المهادفة إلى اعتماد المسائل المنهجية، كما هي الحال في العلوم الطبيعية - مسألة صعبة التحقيق. فالنظر إلى المدارس التي عنت بإمكان تطبيق المناهج الفيزيائية، يصنفها المؤلف في مدرستين: الأولى مؤيدة للمذهب الطبيعي، والثانية معارضة. ويسمى (مؤيدة للمذهب الطبيعي) أو «إيجابية» إن كانت تجتهد تطبيق المناهج الفيزيائية على العلوم الاجتماعية، ويسمى (معارضة للمذهب الطبيعي) أو «سلبية» إن كانت تعارض استخدام هذه المناهج؛ أما اسم «المذهب التاريخي» - وهو مذهب نصادفه كثيراً في المناقشات المتصلة بمنهج العلوم الاجتماعية - فيقصد به المؤلف طريقة في معالجة العلوم الاجتماعية تفترض أن التنبؤ التاريخي هو غايته الرئيسية، كما يفترض إمكان الوصول إلى

(\*) كارل پوپر: عقم المذهب التاريخي دراسة في مناهج العلوم الاجتماعية، ترجمة عبد الحميد صبره. دار المعارف بالاسكندرية ١٩٥٩.

الاقتصادي الذي لا تنشأ مشكلاته إلا عن التأثير المتبادل بين الأفراد والجماعات .

ثالثاً - المجددة: إن المذهب التاريخي ينكر إمكانية تكرار التجارب الاجتماعية في ظروف متماثلة تماماً . لأن الظروف عند إجراء التجربة للمرة الثانية تكون قد تغيرت نتيجة لاجرائها في المرة الأولى . فالتكرار الحقيقي ممنوع إذن في التاريخ الاجتماعي . والتاريخ قد يعيد نفسه - ولكن لا يعيد نفسه أبداً في نفس المستوى ، وخاصة إذا كان للحوادث المعادة أهمية تاريخية . ويشير المؤلف إلى أن العالم ، الذي يُعنى بوصفه علم الطبيعة ، يستحيل أن يحدث فيه شيء جديد حقاً . فقد يخترع الإنسان آلة جديدة ، ولكن من الممكن دائماً أن ننظر إليها على أنها ترتيب جديد لعناصر هي أبعد ما تكون عن الجدة . ويلج المذهب التاريخي في أن الجدة الاجتماعية هي على عكس ذلك تماماً . أي لا يمكن ردها إلى جدة في الترتيب . وذلك لأنه يستحيل في الحياة الاجتماعية أن تبقى العوامل القديمة في الترتيب الجديد ، كما كانت عليه من قبل تماماً ، وحيث يستحيل التكرار التام ، فلا بد من ظهور الجدة الحقيقية . ويبدو هذا مهماً عند النظر في نشوء المراحل التاريخية الجديدة ، تلك المراحل التي تختلف كل منها عن الأخرى اختلافاً جوهرياً .

رابعاً - التعقيد: يشير المؤلف إلى أن علم الطبيعة ينظر في مادة أقل تعقيداً ، ويعتمد التبسيط الصناعي والعزل التجريبي ، بينما الحياة الاجتماعية ظاهرة تفترض الحياة النفسية للأفراد ، أي علم النفس ، وهذا بدوره يفترض علم الحياة الذي يفترض هو الآخر علم الكيمياء والفيزياء . وإذا كان علم الاجتماع يأتي في قمة هذا السلم من العلوم ، فذلك دليل واضح على مبلغ التعقيد الهائل في الحياة الاجتماعية .

خامساً - القول بأن العلوم الاجتماعية يمكن أن تصل في تطورها إلى حد إمكان التنبؤ العلمي الدقيق بكل أنواع الوقائع والحوادث . هذا القول يؤدي في رأي التاريخيين ، إلى نتائج متناقضة . ويدلل المؤلف على ذلك بقوله : لنفرض

وبذلك يقرر المذهب التاريخي أن اتصاف القوانين الاجتماعية بالنسبية التاريخية هو الذي يمنع من تطبيق المناهج الفيزيائية في علم الاجتماع . والحجج الرئيسية التي يبني عليها المذهب التاريخي هذا الرأي تتعلق بـ :

أولاً - التعميم: يرى المذهب التاريخي أن إمكان التعميم ونجاحه في العلوم الطبيعية راجعان إلى اطراد الحوادث الطبيعية بوجه عام . وهذا هو أساس المنهج الفيزيقي . ويلج المذهب التاريخي في أن هذا المبدأ ليس بالضرورة ذا نفع في علم الاجتماع ، إذ إن الظروف المتماثلة لا تنشأ إلا في الفترة التاريخية الواحدة . وهي لا تظل على حالها قط ، فترة بعد أخرى ، ومن ثم لا يوجد في المجتمع اطراد طويل الأمد يصلح أن يكون أساساً للتعميمات البعيدة المدى . وبذلك تسقط إمكانية التعميم المستخدمة في العلوم الطبيعية . لأن هذا من شأنه أن ينكر على المجتمع تطوره ، أو أن يطرا عليه تغيير ذو شأن ، وبالتالي يفترض بالمجتمع القبول بالأشياء التي يرفضها ولا يستيفها ، من حيث أنها نتيجة حتمية لقوانين الطبيعة الثابتة . وهكذا يرفض هذا المذهب وجوب تطبيق المناهج الفيزيائية في علم الاجتماع ، وذلك لأن الطرادات الاجتماعية ليست من قبيل القوانين الطبيعية ، وإنما هي من صنع الإنسان ، ونشاط هذا الأخير هو القوة التي تعمل على تغيير هذه الطرادات والتحكم فيها .

ثانياً - التجربة: تستخدم العلوم الطبيعية منهج التجربة ، وتتوسل إلى عزل الظواهر الطبيعية صناعياً والتحكم فيها . إن هذا المنهج يعتمد على الفكرة القائلة ، بأن الأمور المتماثلة تحدث في الظروف المتماثلة والذي يدعيه أصحاب هذا المذهب ، هو أن هذا المنهج يتمتع بتطبيقه في علم الاجتماع ، وحتى لو أمكن تطبيقه ، فهو منهج عديم النفع . لأن عزل الظواهر الاجتماعية صناعياً من شأنه أن يستبعد العوامل التي لها الأهمية العظمى في علم الاجتماع ؛ ويعطي المؤلف مثلاً بقوله : نحن لن نجد أبداً في (روبسون كروسو) وفي نظامه الاقتصادي الفردي المنعزل ، نموذجاً مفيداً للنظام

المعارضة للمذهب الطبيعي. إننا يجب أن نحاول إدراك تاريخ الجماعات المختلفة إدراكاً حدياً. أي الاعتقاد على إدراك باطني للظواهر الاجتماعية. فعلم الطبيعة، يهدف إلى التفسير العلمي، أما علم الاجتماع فيهدف إلى إدراك الأغراض والمعاني. وفي علم الطبيعة تفسر الحوادث تفسيراً كمياً محكماً، وذلك باعتقاده الصيغ الرياضية، أما علم الاجتماع فيحاول فهم التطورات التاريخية بواسطة يغلب عليها الطابع الكيفي. فيعتبر التاريخ مثلاً صراعاً بين الميول والأهداف. فعلم الطبيعة يستخدم التعميم عن طريق الاستقراء، في حين أن علم الاجتماع يستعين بالمشاركة الوجدانية عن طريق المخيلة. أي لا بد لعلم الاجتماع من أن يقتنع بإدراك الحوادث الفذة إدراكاً حدياً.

تاسعاً - المناهج الكمية: يطرح المؤلف حجة المذهب التاريخي ضد المناهج الكمية والرياضية وإمكانية تطبيقها في علم الاجتماع، ومفادها أن عالم الاجتماع مهمته الحصول على تفسير علمي للتغيرات التي تعانها على مر التاريخ، كائنات اجتماعية كالمدول، والنظم الاقتصادية وأنواع الحكومات، ولما كنا لا نعلم طريقة واحدة للتعبير عن كميّات هذه الكائنات تعبيراً كمياً، فليس من المستطاع لنا صياغة القوانين الكمية.

عاشراً - المذهب الماهوي في مقابل المذهب الاسمي: يقترح المؤلف مدرسة فكرية يسميها بالماهوية المنهجية مقابل المذهب الاسمي تميل إلى وضع المسائل العلمية في صيغ ك: «ما هي المادة؟» أو «ما هي العدالة» وتعتقد بأن الإجابة عن ذلك تنفذ إلى المعاني الجوهرية لهذه الألفاظ، حتى تكشف بذلك عن حقيقة الماهيات التي تدل عليها الألفاظ. أما المذهب الاسمي فهو، على العكس من ذلك، يضع المسائل في صيغ من نوع: «كيف تسلك هذه القطعة من المادة؟» والسبب في ذلك أنها تعتبر مهمة العلم قاصرة على وصف كيفية سلوك الأشياء.

فالتاريخيون يميلون فيما يتصل بمناهج العلوم الاجتماعية

مثلاً التنبؤ بأن سعر الأسهم سوف يأخذ في الارتفاع مدة ثلاثة أيام ثم يهبط بعدها. فمن الواضح أن كلّ من له صلة بالسوق، سوف يبيع أسهمه في اليوم الثالث، وبذلك يسبب هبوط الأسعار ويكذب التنبؤ. إذن التنبؤات الاجتماعية العلمية الدقيقة المفصلة هي مستحيلة.

سادساً - الموضوعية والتقوم: يشير المؤلف إلى أن العالم الاجتماعي قد يتنبأ مثلاً بأمر ما، وهو مدرك في الوقت نفسه، أن تنبؤه هذا سوف يكون سبباً في وقوعه، أو قد ينفي وقوع حادث ما في المستقبل، فيمنع بذلك من حدوثه؛ وقد لا يخرج العالم عن مراعاة موضوعية العلم، ولكن بالرغم من أنه قال الحق. فلنستطيع أن نزعم بأنه لم ينحرف عن الموضوعية العلمية، لأنه حين تنبأ (وجاء المستقبل مؤيداً له) قد يكون عمل على الاتجاه بالحوادث في الوجهة التي يفضلها شخصياً. ومن هنا، ينتهنا المذهب التاريخي بأن الميول والمصالح عند العالم تحول دون السيطرة على التحيز وتجنّبه.

سابعاً - النزعة الكلية: يعتقد معظم التاريخيين أن هناك سبباً أعمق مما تقدّم يمنع من تطبيق مناهج العلوم الطبيعية في العلوم الاجتماعية. فيقولون أن علم الاجتماع مثله مثل العلوم البيولوجية جميعاً، لا ينبغي أن يتبع في بحثه طريقة ذرية، بل يجب أن يسير على الطريقة المعروفة الآن بالطريقة «الكلية»، وذلك لأن موضوعات علم الاجتماع، وهي الجماعات - لا ينبغي أن ننظر إليها أبداً على أنها مجرد مجموعات من الأفراد. فالجماعة أكثر من مجرد مجموع أفرادها، وهي أكثر من مجرد مجموع العلاقات القائمة في أوبة لحظة بين أفرادها. فالجماعة التي يؤسسها (أ) و(ب)، لا بد من أن تختلف في طابعها عن الجماعة التي تتألف من نفس الأفراد، ولكن مؤسسها كانا (ب) و(ج). هذا المثال يوضح معنى القول بأن للجماعة تاريخاً خاصاً بها، وأن بناءها يعتمد بقدر كبير على تاريخها..

ثامناً - الإدراك الحدسي: من دعاوى المذهب التاريخي

فهل باستطاعة علم الاجتماع أن يحقق ذلك، هذا ما يحاول تنفيذ المؤلف من خلال دعاوى المذهب التاريخي المؤيدة للمذهب الطبيعي ومنها .

لقد تأثر التاريخيون المحدثون تأثراً عظيماً بنظرية نيوتن، وخاصة بقدرتها على التنبؤ بمواضع الكواكب السائرة بعد زمان طويل، أي التكهّن بالمستقبل البعيد . وفي رأيهم أن العلوم الاجتماعية لا ينبغي أن تهدف إلى ما هو أدنى من ذلك . فإذا كان من الممكن لعلم الفلك أن يتنبأ بظواهر الكسوف، فلم لا يمكن لعلم الاجتماع أن يتنبأ بالتطورات الاجتماعية ؟ ومع ذلك فصاحب المذهب التاريخي يعترف بأن التنبؤ في علم الاجتماع لا يصل إلى دقة التنبؤات الفلكية، إلا أنه يزعم أن اتساع مدى التنبؤات وأهميتها ما قد يعوضها عن نقائصها، ومن أجل ذلك يُفترض أن تكون هذه التنبؤات الاجتماعية واسعة النطاق . وهذا في رأي المذهب التاريخي، الذي يجب أن يستأثر بالاهتمام .

ومن ثم يعرض المؤلف للمشاهدة باعتبارها أساساً للعلوم . وهذا الأساس يكون له دائماً طابع «تاريخي»؛ فالوقائع الفلكية مثلاً مدونة في سجلات المراقب، وهذه السجلات تطلعنا، على أنه في تاريخ كذا (بالساعة والثانية) شاهد فلان مثلاً الكوكب عطارد في موضع كذا، فالسجلات تعطينا الترتيب الزمني للحوادث أو تقريراً زمنياً للملاحظات . وكذلك لا يمكن صياغة المشاهدات التي يتخذها علم الاجتماع أساساً له إلا في صورة تقرير زمني للحوادث، أي الوقائع السياسية والاجتماعية، وهذا التقرير الشامل هو ما يُعرف عادة باسم «التاريخ» . فالتاريخ بهذا المعنى الضيق هو أساس علم الاجتماع . وهكذا ينظر صاحب المذهب التاريخي إلى علم الاجتماع على أنه نسق نظري وتجريبي، أساسه التجريبي سجل الوقائع التاريخية وحدها . وباختصار، فالتاريخي يزعم أن علم الاجتماع هو علم التاريخ النظري .

إلى تعضيد المذهب الماهوي ومناهضة المذهب الاسمي . من أجل ذلك يؤكد المذهب التاريخي أهمية التغيير . وقد يمضي التاريخي في استدلاله، قائلاً إنه لا بد في كل تغيير من وجود شيء، يجري عليه التغيير . وحتى إذا كان هذا الأخير شاملاً، فلا بد من امكان التعرف على الشيء، الذي تغير حتى يصح القول بحدوث التغيير أصلاً . ويلزم عن ذلك أن من المستحيل الوقوف عند مجرد وصف التطورات الاجتماعية بالمعنى الاسمي، بل من أجل معرفة ماهية الجماعة في علم الاجتماع لا بد من معرفة تاريخها .

فالطبقة البرجوازية مثلاً لا يمكن تحديدها إلا بالإشارة إلى تاريخها: أي باعتبارها الطبقة التي انتقل إليها السلطان نتيجة للثورة الصناعية، والتي احتلت مكان طبقة ملاك الأرض والتي لا تزال في صراع مع طبقة البروليتارية، وما إلى ذلك .

دعاوى المذهب التاريخي المؤيدة للمذهب الطبيعي، هو عنوان الفصل الثاني من الكتاب، حيث يتناول المؤلف فكرة مفادها: أنه بالرغم من معاداة المذهب التاريخي في أساسه للمذهب الطبيعي، إلا أن هناك عنصراً مشتركاً بين مناهج العلوم الطبيعية ومناهج العلوم الاجتماعية، يتلخص بأن علم الاجتماع كعلم الطبيعة، فرع من فروع المعرفة التي غايتها أن تجمع بين الجانب النظري والتجريبي في وقت واحد . وهذا الشأن، يفيد المؤلف عندما نقول عن علم الاجتماع بأنه نسق نظري، نقصد بذلك أن غايته تفسير الحوادث والتنبؤ بها، بواسطة النظريات والقوانين الكلية التي يحاول اكتشافها . وحين نصف علم الاجتماع أيضاً بأنه تجريبي، فمعنى ذلك أن له سنداً من التجربة، وأن الحوادث التي يفسرها ويتنبأ بها هي وقائع يمكن مشاهدتها . وحين نتكلم عن النجاح الذي أحرزه علم الطبيعة، فالمقصود بذلك نجاح تنبؤاته، ويمكن القول إن نجاح التنبؤات في هذا العلم قائم في تأييد التجربة لقوانينه . وحين نعارض بين النجاح النسبي في علم الاجتماع ونجاح العلوم الطبيعية، نفترض أن نجاح علم الاجتماع ينبغي هو الآخر أن يقوم في أساسه على تأييد التجربة لتنبؤاته .

يجذب النبوءة التاريخية - الخاصة بالتطورات الاجتماعية والسياسية ويعارض في أن تكون الهندسة الاجتماعية هي الغاية العملية من العلوم الاجتماعية. والمقصود بالهندسة الاجتماعية، التخطيط للنظم وإنشاءها بمقد العمل على إيقاف التطورات الاجتماعية أو التحكم فيها أو الإسراع بها.

وتحت عنوان نظرية التطور التاريخي. يعالج المؤلف موقف المذهب التاريخي القائل بأن علم المجتمع ليس هو إلا علم التاريخ، ولكن ليس التاريخ بمعنى سجل الوقائع التاريخية، بل التاريخ الذي لا يعود ببصره إلى الماضي فحسب، بل يلقي به أيضاً إلى المستقبل. وعلم التاريخ هذا المعنى يدرس القوى المؤثرة بوجه عام، وقوانين التطور الاجتماعي بوجه خاص. فالقوانين الاجتماعية الصادقة صدقاً كلياً هي في زعم المذهب التاريخي قوانين تاريخية. إذ يجب أن تكون قوانين للصيرورة والتغير والتطور - لا قوانين زائفة تتعلق بما يبدو من اطراد الحوادث الاجتماعية وثباتها. وفي رأي المذهب التاريخي أن علماء الاجتماع ينبغي أن يحاولوا الوصول إلى فكرة عامة عن الاتجاهات العريضة التي تتغير البنى الاجتماعية وفقاً لها. كما يجب أن يحاولوا إدراك العلل في هذه الصيرورة، والنحو الذي تعمل عليه القوى المسببة لهذا التغير.

وتحت عنوان: تفسير التغير الاجتماعي في مقابل تخطيطه. يطرح المؤلف وجهة نظر المذهب التاريخي. ومفادها أن النبوءة التاريخية والتفسير التاريخي يجب اتخاذها أساساً لكل عمل اجتماعي واقعي صادر عن رؤية ونتيجة. لذلك يجب أن يكون تفسير التاريخ هو العمل الأساسي للفكر المطابق للمذهب التاريخي. وهكذا يعارض هذا المذهب فكرة أن يكون للعقل نفوذ أكبر في الحياة الاجتماعية. وينصح المذهب أصحاب هذه الفكرة بدراسة التاريخ وتفسيره حتى يكتشفوا قوانين التطور الاجتماعي فإن تبين من هذا التفسير أن التغيرات الوشيكة الوقوع مطابقة لرغبتهم، كانت رغبتهم معقولة لأنها موافقة للتنبؤ

ويتابع المؤلف عرضه، دعاوى المذهب التاريخي المؤيدة للمذهب الطبيعي. فيوضح لنا بأن الجزء الذي ينظر فيه التاريخيون عادة من علم الفلك قائم على الديناميكا، أي النظرية التي تفسر الحركات باعتبارها معلولة لقوى تعينها. وكثيراً ما ألح الكتاب التاريخيون في أن علم الاجتماع يجب أن يقوم هو الآخر على نوع من الديناميكا الاجتماعية، أي على نظرية تفسر الحركة الاجتماعية باعتبارها معينة بقوى اجتماعية أو تاريخية، أي تحليل القوى التي تحدث التغير الاجتماعي وتخلق التاريخ الإنساني. فالمذهب التاريخي يطلب التسليم بما للقوى التاريخية من أهمية أساسية، سواء أكانت هذه القوى روحية، كالأفكار الدينية، أم أخلاقية أم مادية كالمصالح الاقتصادية. ومهمة العلوم الاجتماعية في نظر المذهب التاريخي أن تحلل هذه الميول والقوى المتشابهة المتصارعة، حتى تنفذ إلى ما وراء التغير الاجتماعي من قوانين كلية وقوى محركة شاملة. وبما أن علم الاجتماع، في نظر التاريخي، هو التاريخ النظري، لذلك يجب أن تقوم تنبؤاته على قوانين، ولأنها تنبؤات تاريخية، أي خاصة بالتغير الاجتماعي، فيجب أن تقوم تنبؤاته على قوانين، ولأنها تنبؤات تاريخية، أي خاصة بالتغير الاجتماعي، فيجب أن تقوم على قوانين تاريخية. ولكن التاريخي يقول في الوقت نفسه أن طريقة التعميم لا تقبل التطبيق في العلوم الاجتماعية، وبالتالي لا يفترض صدق القوانين الاجتماعية في كل مكان وزمان. فالقوانين الاجتماعية - برأي هؤلاء - يجب أن تكون صادقة « بوجه عام »، أي أن تنطبق على كل التاريخ الإنساني بجميع فتراته. ومن أجل ذلك فالقوانين الاجتماعية يجب أن تكون بالضرورة قوانين تربط بين الفترات المتعاقبة، قوانين للتطور التاريخي، وظيفتها أن تعين الانتقال من فترة إلى أخرى. وهذه القوانين إن أمكن اكتشافها، تمكنا من التنبؤ بالحوادث البعيدة، رغم خلو هذا التنبؤ من دقة التفاصيل، وهكذا يصير علم الاجتماع، في نظر التاريخي، محاولة لحل مشكلة التكهن بالمستقبل - لا مستقبل الفرد بل مستقبل الجماعات الإنسانية. فالتاريخي

العلمي. وإذا تبين أن التطورات المقبلة سائرة في اتجاه آخر، فهذا دليل على أن رغبتهم في جعل العالم أكثر اتفاقاً مع العقل هي رغبة منافية للعقل؛ وهي حينئذ في نظر التاريخيين ليست إلا حلمًا يوتوبياً. وهكذا فالمجتمع - برأي المذهب التاريخي - متغير بالضرورة، ولكنه يسير في طريق مرسوم ثابت، ويمر بمراحل عنتها من قبل ضرورة لا تثنين؛ والتاريخي يستطيع فقط أن يفسر التطور الاجتماعي، ولكن المهم بالنسبة له هو أن لا أحد يملك أن يغيره.

الفصل الثالث من الكتاب، خصصه المؤلف لنقد الدعاوى المعارضة للمذهب الطبيعي، موضحاً أهمية التوجيه العملي للدراسات الاجتماعية، وعدم الاكتفاء بالدراسات النظرية فقط. ويعتمد المؤلف رأي (هايك) القائل: إن التحليل الاقتصادي لم يكن قط نتيجة لفضول عقلي يتساءل من نقطة خارجية عن السبب في حدوث الظواهر الاجتماعية - وإنما كانت نتيجة لحافز قوي يدعونا إلى إعادة بناء هذا العالم الذي يثير في نفوسنا شعوراً عميقاً بعدم الرضا (ص ٧٦). وبذلك يجد المؤلف أن من واجبنا أن ندرك أن الأبحاث المنهجية العملية ليست نافعة فقط، بل إنها ضرورية كذلك، فنحن لا نزداد علماء، في انشاء تطور المنهج وإصلاحه إلا عن طريق المحاولة والخطأ، كما هو الحال في العلم نفسه.

ويشير المؤلف إلى مدافعة كثير من التاريخيين عن الاتجاه العملي في دراسة العلوم الاجتماعية بغية تحويل هذه العلوم عن طريق استخدام مناهج المذهب التاريخي، إلى أداة قوية في أيدي السياسيين. ويأخذ المؤلف بدوره من هذا الموقف المشترك بين التاريخيين وبين بعض معارضيه موقفًا ينقد منه المذهب التاريخي باعتباره منهجاً عقلياً يعجز عن إمدادنا بما يدعيه من نتائج.

وتحت عنوان الاتجاه التكنولوجي في علم الاجتماع، يرفض المؤلف منهج المذهب التاريخي، مُلقياً نظرة سريعة على المناهج الناجحة برأيه ويسمها «بالتكنولوجيا

الجزئية» مُعبراً عن اعتقاده بأن «الترقيع الجزئي» المقترن بالتحليل النقدي هو السبيل الرئيسي إلى النتائج العملية في العلوم الاجتماعية والطبيعية معاً. ذلك أن تطور العلوم الاجتماعية برأي المؤلف كان إلى حد بعيد نتيجة لنقد المقترحات التي قصد بها الإصلاح الاجتماعي. والمشكلات التكنولوجية في ميدان العلوم الاجتماعية، إما أن يكون لها طابع «خاص»، أو «عام»؛ فمن أمثلة النوع الأول البحث في فن إدارة الأعمال، ومن أمثلة النوع الثاني البحث في النتائج المترتبة على إصلاح السجون. ومن ثم يوضح المؤلف التماثل القائم بين مناهج العلوم الاجتماعية ومناهج العلوم الفيزيائية، ولا يرى سبباً يمنع من استخدام هذا التماثل ما دام فيه فائدة، وينهنا إلى ما يوجد من تشابه أساسي بين الفروض الاجتماعية والفروض الفيزيائية. ويعطي مثلاً بقوله: «لا يمكنك أن تفرض الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية وتقلل في الوقت نفسه من تكاليف المعيشة»، ويعطي مثلاً آخر، ويسميه بقانون أفلاطون في الثورات، وصيغته التكنولوجية كالتالي: «لا يمكنك أن تحقق ثورة ناجحة إذا لم تكن الطبقة الحاكمة قد اعترتها الوهن نتيجة لانقسامها على نفسها أو نتيجة للفشل في الحروب». فالاتجاه التكنولوجي برأي المؤلف مهمته اختيار المشكلات، وكذلك فالاتجاه التكنولوجي في علم الاجتماع لا ينبغي له أن يبحث عن زعيم يناظر (دارون)، وإنما عليه أن يبحث عن رائد يناظر (جوليسو) أو (باستور). وانطلاقاً من هذا الموقف المهادن إلى تكنولوجيا اجتماعية، يتوصل المؤلف إلى إقامة الهندسة الجزئية في مقابل الهندسة البيوتوية، للدلالة على التطبيق العملي لنتائج التكنولوجيا الجزئية. والهندسة الاجتماعية الجزئية تشبه الهندسة الفيزيائية في أنها تعتبر الغايات أموراً خارجة عن نطاقها. بخلاف المذهب التاريخي الذي يعتبر غايات الأعمال الإنسانية متوقفة على القوى التاريخية، وبالتالي يعتبرها داخلية في نطاقه. وكما أن المهمة الأساسية للمهندس الفيزيقي هي تصميم الآلات وتجديدها

تبار اندرج ضمن نظريات علم النفس، ومفاده أن الكل أكثر من مجرد مجموع الأجزاء، فاللحن الموسيقي مثلاً هو أكثر من مجموعة أو سلسلة الأصوات الموسيقية المفردة. وأصحاب النزعة الكلية يقررون أن «علم الاجتماع سوف يمضي في إغفاله للمسألة الجوهرية ما دام المتخصصون يرفضون النظر إلى مشكلاتهم ككل» (ص ١٠٢) إلا أن المؤلف يعترض على هذا الطرح مبنياً أن لفظ المجتمع يشتمل على كل العلاقات الاجتماعية بما في ذلك العلاقات، فهو يشتمل على علاقة الأم بولدها، مثل اشتغاله على علاقة المشرف الاجتماعي على رعاية الأطفال بكل من الأم والولد. ولذلك من الصعب التحكّم بتفسير المجتمع بشكل كلي، يوتوي. وينتقد المؤلف بنفس الطريقة المذهب التاريخي كونه يعتقد بأن المنهج التاريخي يكفي لمعالجة الكليات.

ويستطرد المؤلف مشيراً لإنكار المهندس الجزئي، للقول المشترك بين التاريخي واليوتوي معاً. ومفاد هذا القول: إن التجارب الاجتماعية لن تتصف بالواقعية إلا إذا كان لها طابع المحاولات اليوتوية التي تهدف إلى تشكيل المجتمع كله من جديد. ويعترض المؤلف على برنامج اليوتوي كون هذا البرنامج لا يملك ما يحتاجه من معرفة تجريبية للقيام بمثل هذه المهمة. فالخطط التي يستخدمها المهندس الفيزيقي مبنية على تكنولوجيا تجريبية، أي بخلاف الرسوم الكلية التي يعرضها المهندس الاجتماعي الكلي وغير المبنية على تجربة عملية. والمهندس اليوتوي، إن ووجه بهذا النقد يزعم بأن الطريقة التي يدافع عنها ليس إلا الطريقة التجريبية مطبقة على المجتمع، إذ يقول - مع صاحب المذهب التاريخي - إن التجارب الضيقة النطاق كتجربة النظام الاشتراكي في مصنع أو قرية لن تؤدي إلى نتيجة قاطعة، فمثل هذه التجارب المنعزلة على طريقة «روبنسون كروسو» لا تنبئنا بشيء عن الحياة الاجتماعية الحديثة في «المجتمع الكبير». ويعترض المؤلف على هذا الاتجاه كونه يسعى في المحال. ويعتبر أن التجربة الجزئية العملية القائمة على التجربة

أنواعها فكذلك مهمة المهندس الاجتماعي الجزئي لقوم في تصميم النظم الاجتماعية الجديدة، وتشغيل وإعادة تركيب ما هو موجود منها قبلاً. ويتميز موقف المهندس الجزئي بعدم إيمانه بالمنهج التي ترمي إلى إعادة تنظيم المجتمع ككل، وإنما يحاول تحقيق أهدافه، أياً كانت، بإجراء التعديلات الجزئية الصغيرة، ثم يعود فيعدّلها، وهكذا يمضي في تحسينها باستمرار. ومثل هذا الترقيع الجزئي لا يُرضي برنامج السياسيين الماداف إلى «الهندسة الكلية النزعة» أو «الهندسة اليوتوية» أي إعادة تركيب المجتمع كله، وفقاً لخطة محددة. وحرص المؤلف على الهندسة الجزئية جعله يشبه المهندس الاجتماعي بسقراط، الذي يعلم أنه لا يعمل إلا قليلاً. وهو يعرف أن أخطائنا هي سبيلنا الوحيد إلى التعلم، ومن ثم فهو يتلمس طريقه خطوة خطوة. وبشأن التحالف الشائن، كما يسميه، بين المذهب التاريخي واليوتوية، يشير المؤلف بأن الاتجاه الذي دافع عنه لا يتميز عن اتجاه صاحب المذهب التاريخي بمجرد كونه طريقة تكنولوجية، بل لأنه طريقه تكنولوجية جزئية. فاتجاه المذهب التاريخي هو اتجاه كلي النزعة، وليس اتجاهاً جزئياً، وهذا ما سمح بقيام تحالف بين المذهب التاريخي وبعض أنواع الهندسة الاجتماعية الكلية أو اليوتوية. وتمن يتمثل فيهم هذا النوع من التحالف، أفلاطون وماركس.

أما أفلاطون فقد كان متشاكماً يعتقد بأن كل تغير هو اضمحلال، وكان ذلك هو قانونه في التطور التاريخي، فترتب عليه أن كانت خطته اليوتوية تهدف إلى إيقاف كل تغير.

أما ماركس فقد كان ينزع إلى التناؤل، فترتب على ذلك أن كانت خطته تصوّر مجتمعاً متطوراً ديناميكياً (حركياً). وقد تنبأ للمجتمع بتطور ينتهي به إلى نظام يوتوي مثالي لا مكان فيه للقسر السياسي أو الاقتصادي.

وينتقل المؤلف بعد ذلك إلى نقد النزعة الكلية، وهو

ويؤيد رأيه بقوله: إن تطور الحياة على الأرض أو تطور المجتمع الإنساني هو عملية تاريخية فردية، ولذلك لا يمكن أن تسعنا مشاهدة العملية الواحدة الفردية في التنبؤ بمستقبل تطورها. فنحن مهما بذلنا من عناية في مشاهدة نمو بركة واحدة، فلن يساعدنا ذلك على التنبؤ بتحولها فيما بعد إلى فراشة. إلا أن هذا لا يُرضي طموح الذين يؤمنون بوجود قانون للتطور، حيث يقررون أن عملية التطور حتى ولو كانت وحيدة في نوعها، فباستطاعتنا أن نتبين منها ميلاً أو اتجاهًا. ويرجع هذا الموقف إلى فكرة عريقة في القدم - هي الفكرة القائلة بأن دور الحياة المتدرجة في مراحل الميلاد والطفولة والشباب... الخ. لا تنطبق فقط على أفراد الحيوان والنبات، بل إنها تصدق أيضاً على المجتمعات والأجناس، وربما انطبقت على العالم كله. وهذا المذهب استخدمه افلاطون في تفسيره لاضمحلال وسقوط حكومات المدن اليونانية، وكذلك استخدمه فيما بعد (ماكيافيلي) و(فيكو Vico) و(سبنجلر Spengler)، واستعان به توينبي (Toynbee) حديثاً في كتابه (A Study of History).

وتحت عنوان (طريقة الرد. التفسير العلمي). حاول المؤلف أن يظهر أن «المبول» التي يتبينها التاريخيون في تعاقب الحوادث الذي نسميه التاريخ، ليست قوانين، وإنما هي اتجاهات لا أكثر. ولقد بين أن الاتجاه، على عكس القانون، لا يصلح بوجه عام أن يكون أساساً للتنبؤات العلمية. ومن خلال وصف المؤلف للتفسير العلمي، ووصف (مل) يتضح أنه لا يوجد بينها فارق كبير فيما يتصل برد القوانين إلى قوانين أعم منها، أي فيما يتصل بالتفسير العلمي للحوادث المنتظمة الوقوع. ولكن (مل) حين يعرض للتفسير العلمي للحوادث المفردة، لا يميز بوضوح بين القوانين الكلية، وبين الشروط الأولية المعنية. وب رأي المؤلف يرجع هذا إلى أن (مل) يعوزه الوضوح في استخدام لفظ «العلّة» إذ يدل به أحياناً على الحوادث المفردة وأحياناً يطلقه على القوانين الكلية.

وبالأخص تلك التي تعتمد المحاولة والخطأ. وهي نظرية في التعلم اعتمدها علم النفس. وبذلك فنحن لا نتقدم في حل مشكلاتنا إلا إذا كنا على استعداد لأن نتعلم من أخطائنا. ويرأي المؤلف أن هذا المنهج هو عين المنهج التجريبي. فهذه الطريقة يمكن أن تساعد على اكتشاف أعظم الشرور الاجتماعية وأكثرها إلحاحاً، وليس يقصد بها اكتشاف الخير الأقصى والكفاح لأجل تحقيقه وهو ما يميل الكليون إلى عمله، ولكنه الكفاح المنظم ضد العيوب المحددة، وما يمكن تجنبه من ألوان الشقاء كالفقر والبطالة.

ينتقد المؤلف للدعوى المؤيدة للمذهب الطبيعي، وهو عنوان الفصل الأخير، يتساءل هل للتطور قانون. مبيناً أن هذه الدعوى، متأثرة بالتفكير الكلي النزعة، وبين أيضاً، أي المؤلف، أن المذهب التاريخي يعتقد بأن العلوم الاجتماعية موكولة بالكشف عن قانون تطور المجتمع حتى يتنبأ بمستقبله، أي اعتبار المجتمع متنقلاً في سلسلة من الفترات المتعاقبة. وهذا ما يستدعي برأي هذا المذهب وجود ما يسمى بقوانين التعاقب الطبيعية. وكان أصحاب هذا الاعتقاد في أيام (كونت) و(مل) يدعون له التأييد من جانب التنبؤات الفلكية البعيدة المدى. ثم استمدوا له العون فيما بعد من مذهب (دارون). ويعترض المؤلف بقوله «ما ندعوه بفرض التطور إنما هو تفسير لجمهرة من المشاهدات البيولوجية والحفائية مثل بعض وجوه الشبه بين الأنواع والأجناس المختلفة - وذلك استناداً إلى القول بأصل واحد، تشترك فيه أشكال الحياة المتأصرة» (ص ١٣٤). وبصدد هذا الفرض يقول المؤلف فيه بأنه ليس قانوناً كلياً، وإنما يغلب عليه طابع القضية التاريخية الجزئية المخصوصة. أي أن له صفة القضية التاريخية الآتية.

«يشترك تشارلس دارون وفرانسيس جالتون في جد واحد».

وعن امكانية أن يكون للتطور قانون علمي. يجيب المؤلف بالنفي، سواء في علم الحياة أم في علم الاجتماع،



التاريخيون كثيراً بوصفه رأياً عنى عليه الزمان، وهو الرأي القائل بأن التاريخ يتميز بالاهتمام بالحوادث الواقعية المفردة المعينة، لا بالقوانين أو القضايا العامة. ودفاع المؤلف عن هذا الرأي مستمد من اتفاق هذا الرأي وتحليله للمنهج العلمي، وخاصة تحليله للتفسير العلمي. وأخيراً يتساءل المؤلف: ألا يوجد ما يبرر دعوة المذهب التاريخي إلى إصلاح علم التاريخ؟ - أي دعوته إلى إنشاء علم اجتماعي يكون له دور التاريخ النظري؟ ويتساءل أيضاً: ألا يوجد ما يستحق الاهتمام في تصور المذهب التاريخي «للفترات»، أو «روح العصر»، أو «أسلوبه» أو في تصوره للاتجاهات التاريخية التي لا مرد لها، أو الحركات التاريخية التي يقول أنها تأسر العقول أو في تصوره للاتجاهات التاريخية التي لا مرد لها، أو الحركات التاريخية التي يقول أنها تأسر العقول الفردية، فتدفع الأفراد من الناس في طريقها كالطوفان بدلاً من أن يدفعها الأفراد؟.

يقول المؤلف كان اعتناق (تولستوي) للمذهب التاريخي رداً على منهج في التاريخ يسلّم ضمناً بصحة مبدأ الزعامة، وهو منهج يعزو الشيء الكثير إلى الرجل العظيم أو القائد، بل في رأي (تولستوي) يعزو إليه أكثر مما ينبغي - ويتفق المؤلف مع رأي هذا الأخير الذي حاول أن يبين أن الأعمال والقرارات التي صدرت عن (نابوليون) و(الكساندر) وغيرهم من قادة سنة (١٩١٨)، كانت شيئاً قليل الأثر بالقياس إلى ما يمكن تسميته بمنطق الحوادث. ويقول المؤلف بهذا الصدد: إن (تولستوي) أبرز بحق ما كان قد أغفله الناس من أهمية عظمى ترتبط بقرارات وأعمال أولئك الأفراد الذين خاضوا المعارك وأحرقوا موسكو، وابتكروا طريقة العصابات في القتال. إلا أن (تولستوي) كان يرى أن هناك نوعاً من الحتمية التاريخية في هذه الحوادث - كالقدر، أو القوانين التاريخية، أو الخطة المرسومة؛ فكان في تصوره للمذهب التاريخي يجمع بين الفردية المنهجية وبين التصور الجماعي. هنا يوافق المؤلف على أن هناك بعض العناصر السليمة في المذهب

إضافة إلى أن (مل) وأتباعه من أصحاب المذهب التاريخي ينظرون إلى الاتجاهات كما لو كانت غير مشروطة، مثل القوانين، وقد أدى وقوعهم في الخلط بين القوانين والاتجاهات إلى اعتقادهم بوجود الاتجاهات غير المشروطة (أي العامة) أو المطلقة، مثال ذلك الاعتقاد بوجود ميل تاريخي عام نحو التقدم - أي «ميل نحو تحقق حالة أفضل وأسعد». وبرأي المؤلف إذا نظر هؤلاء أصلاً في رد هذه الميول إلى القوانين، اعتقدوا بإمكان استنباط الميول من القوانين الكلية وحدها، كقوانين علم النفس (أو ربما قيل أنها قوانين المادية الجدلية، أو غير ذلك). ويصل المؤلف في النهاية إلى نتيجة مفادها، أن الخطأ المركزي في المذهب التاريخي، هو أن قوانين التطور التي يقول بها ليس إلا اتجاهات مطلقة.

وتحت عنوان (وحدة المنهج). يقترح المؤلف مذهباً يقول بوحدة المنهج، ومفاده أن العلوم النظرية أو التي تهدف إلى تقرير القضايا العامة، سواء كانت علوماً طبيعية أو اجتماعية، فهي تستخدم جميعاً منهجاً واحداً بعينه. غير أن المؤلف لا ينبغي وجود فوارق بين مناهج العلوم النظرية الطبيعية ومناهج العلوم الاجتماعية. إلا أنه يتفق مع (مل) و(كونت) و(كارل منجر)، على أن المناهج المتبعة في هذين الميدانين هي في أساسها واحدة. كونها ترجع إلى التفسير العلمي الاستنباطي والتنبؤ والاختبار. إن القول بوحدة المنهج العلمي والذي دافع عنه المؤلف جعله يقول بإمكانية إطلاقه بحث ينطبق في حدود معينة على العلوم التاريخية نفسها. ويرأيه أن ذلك مستطاع دون حاجة إلى التخلي عن التمييز الأساسي بين العلوم النظرية والعلوم التاريخية - كالتمييز بين علم الاجتماع والنظرية الاقتصادية والنظرية السياسية من ناحية، وبين التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي من ناحية أخرى - وهو تمييز كثيراً ما أُلغى في توكيده خيرة المؤرخين، كما يقول المؤلف: أي أنه التمييز بين الاهتمام بالقوانين الكلية وبين الاهتمام بالوقائع الجزئية. ويدافع المؤلف عن الرأي الذي هاجمه

بعد استعراضنا لمجمل أفكار الكتاب . نشير إلى الدقة المتناهية التي تميز بها منهج المؤلف من خلال طرحه لموضوع تشابك معالمة وتتداخل بين شتى العلوم الإنسانية والطبيعية .  
إلا أن حرصه على التذكير بوجهة نظره جعله يكرر أفكاره أحياناً في أكثر صفحات الكتاب . فهو مع التفسير الجزئي للتاريخ وإصلاحه على طريقة المحاولة والخطأ ، رافضاً التفسير الكلي لهذا التاريخ على طريقة ( الجشطالت ) . ثم إنه مع تطبيق مناهج العلوم الطبيعية على التاريخ الاجتماعي عندما تتوفر نتائج واحدة لا يعترها نقص ، كما وإنه يرفض أن يتعامل المذهب التاريخي مع الفروض وكأنها قوانين أثبتت صحتها ، وبالتالي يناهض التأويل التاريخي المستند إلى هذه الفروض .

التاريخي ، وتمثل في اعتراض هذا المذهب على المنهج الساذج الذي ينظر إلى التاريخ باعتباره قصة الطفلة العظام .  
إلا أن المؤلف يختلف مع المذهب التاريخي اختلافاً جذرياً بشأن تأويل التاريخ ، ويقول هذه إحدى مثالبه الكبرى . فمن الممكن مثلاً ، كما يقول المؤلف ، تأويل « التاريخ » باعتباره تاريخ الصراع بين الطبقات ، أو تاريخ الصراع بين الأفكار الدينية . وكل هذه وجهات نظر برأيه تزيد وتنقص أهميتها ، ولا يعترض عليها من حيث هي تأويلات ، ولكن التاريخيين لا يعرضونها من حيث هي كذلك ، وإنما هم يعرضون هذه التأويلات على أنها مذاهب أو نظريات فيقررون أن « كل تاريخ هو تاريخ الصراع بين الطبقات » ، وهذا ما يرفضه المؤلف .